

Distr.: General
25 February 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

(٢٩ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨)*

* هذه الوثيقة هي نص مسبق لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العادية الأولى (٢٩ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨). وسيصدر تقرير الدورة السنوية (٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨) والدورة العادية الثانية (١٥-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) في الجزأين الثاني والثالث، على التوالي. وستصدر هذه التقارير في شكلها النهائي بوصفها الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٤ (E/2008/34/Rev.1-E/ICEF/2008/7/Rev.1).



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	تنظيم الدورة	٦-١	٣
ألف -	انتخاب أعضاء المكتب	١	٣
باء -	بيانات استهلاكية	٤-٢	٣
جيم -	إقرار جدول الأعمال	٦-٥	٤
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	٨٧-٧	٤
ألف -	استراتيجية اليونيسيف لحماية الطفل	١٩-٧	٤
باء -	آخر المستجدات بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة: تقرير شفوي	٢٥-٢٠	٧
جيم -	ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٣١-٢٦	٩
دال -	جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة عمل وميزانية عام ٢٠٠٨ لجمع الأموال من القطاع الخاص	٤٠-٣٢	١٠
هاء -	سياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف	٥٣-٤١	١٢
واو -	المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف	٦٦-٥٤	١٤
زاي -	اجتماع إعلان التبرعات	٧٠-٦٧	١٦
حاء -	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٨٢-٧١	١٧
طاء -	مسائل أخرى	٨٤-٨٣	١٩
ياء -	البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية والرئيس	٨٧-٨٥	١٩
المرفق			
المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨			٢١

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١ - انتخب المجلس التنفيذي سعادة السيد أنديرس ليدين (السويد) رئيساً، كما انتخب سعادة السيدة أمي ديالو (ماللي)؛ وسعادة السيد حميدون علي (ماليزيا)؛ وسعادة السيد مينيا إيون موتوك (رومانيا)؛ وسعادة السيد خورخي سكينر - كلي (غواتيمالا) نواباً للرئيس.

باء - بيانات استهلاكية

٢ - أبرز الرئيس المنتهية مدة ولايته، سعادة السيد خافيير لوايزا باريا، في بيانه عدة أولويات هي: السياسات التي تكفل شمول جميع الأطفال؛ وجهود التنمية المبذولة على مستوى المجتمع المحلي؛ والجهود المشتركة والمتسقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون. وأشاد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لكونها في طليعة هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تسعى إلى تحقيق نتائج لصالح الطفل، مشيراً إلى أن لليونيسيف الكثير مما تفخر به في عملها لكي يحقق جميع الأطفال أقصى ما يستطيعون تحقيقه.

٣ - وأبرز رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨ الإنجازات التي تحققت مؤخراً على الصعيد العالمي لصالح الأطفال، بما فيها تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وخفض الفجوة الفاصلة بين الجنسين. وحث أعضاء المجلس التنفيذي على المساعدة في تقديم أقصى مساهمة ممكنة لليونيسيف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجع على إقامة تعاون أوثق بين الأمانة والمجلس التنفيذي. وسلم أيضاً بالمساهمة الحاسمة للجان الوطنية لليونيسيف في حشد الموارد وإذكاء الوعي بعمل المنظمة.

٤ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى المأساة التي وقعت مؤخراً في الجزائر العاصمة، وشددت على أهمية سلامة الموظفين وأمنهم. وسلطت الضوء على الإنجازات التي تحققت لصالح الأطفال، مما ساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المبين في تقرير اليونيسيف عن حالة أطفال العالم لعام ٢٠٠٨ وفي تقرير تقييم الحالة المعنون الاستعراض الإحصائي للتقدم من أجل الأطفال: عالم صالح للأطفال، الذي أصدرته اليونيسيف في عام ٢٠٠٧ بمناسبة الحدث التذكاري الرفيع المستوى للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وشددت على أهمية إقامة شراكات من أجل الطفل وإعداد بيانات ذات مصداقية والعمل مع الوكالات الأخرى لتحسين الكفاءة وتحقيق النتائج. وقدمت اثنتين من كبار الموظفين عُينا حديثاً ورحبت بهما وهما: سعد حوري، نائب المديرية التنفيذية، وبرنت آسن، مدير المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٥ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال والجدول الزمني وتنظيم الأعمال للدورة (E/ICEF/2008/1).

٦ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٤٧ وفداً مراقباً، و ٥ من هيئات الأمم المتحدة، ومنظمتين حكوميتين دوليتين، و ٤ منظمات غير حكومية قدمت أوراق اعتمادها.

ثانياً - مداوالات المجلس التنفيذي

ألف - استراتيجية اليونيسيف لحماية الطفل

٧ - عرضت رئيسة وحدة حماية الطفل مشروع استراتيجية اليونيسيف لحماية الطفل (E/ICEF/2008/5)، وشددت على أن حماية الطفل من حقوقه الإنسانية ولا بد منها لتحقيق نتائج إنمائية أفضل. والغرض الاستراتيجي من هذه الاستراتيجية هو المساعدة على تعزيز قدرة الحكومات على احترام وإعمال حق الطفل في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء، والمساعدة على تعبئة المجتمعات المحلية والشركاء والأطفال أنفسهم من أجل تدعيم ثقافة حماية الطفل في كل المجتمعات. وتعرض هذه الاستراتيجية خمسة مسارات رئيسية للعمل، من ضمنها إقامة نظم الحماية الوطنية، ودعم التغيير الاجتماعي، وحماية الأطفال في خضم النزاعات والكوارث، وإقامة الأدلة وإدارة المعارف، والجمع والتحفيز. وقالت إنها حددت عدة تحديات من بينها بطء التغيير في القوانين والممارسات وتحديد التكاليف التي تستوجبها حماية الطفل.

٨ - وأثنت الوفود على الاستراتيجية لكونها واضحة وموجزة وشاملة واستراتيجية، وأشادت عدة وفود باليونيسيف على العملية الشاملة والاستشارية التي انطوت عليها أعمال وضع الاستراتيجية، حيث شملت مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وجرى تأكيد الدور القيادي الذي تضطلع به اليونيسيف في مجال حماية الطفل. واعتُبرت حماية الطفل مسألة حاسمة لبقاء الأطفال ورفاهيتهم وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي لليونيسيف أن تواصل تعزيز جهودها في هذا المجال. وينبغي للاستراتيجية أن تقدم الدعم الكامل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وإقامة روابط أمتن مع القطاعات الأخرى من أعمال اليونيسيف. وينبغي أن تتجلى حماية الطفل باعتبارها من المسائل ذات الأولوية في عملية تخصيص الموارد. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة الاستخدام الاستراتيجي للموارد البشرية، وهو ما ينبغي أن يشمل بناء

قدرة الموظفين على اكتساب المهارات اللازمة وتلبية المتطلبات الكثيرة التي تقتضيها حماية الطفل. وينبغي الإبلاغ عن التحديات المتعلقة بملاك الموظفين بصورة أفضل. وجرت التوصية أيضاً بأن تُنشر الاستراتيجية على نطاق واسع، على أن يتم بصفة منتظمة إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات في هذا الشأن.

٩ - وكان إدراج توصيات الدراسة المتعلقة بالعنف في الوثيقة موضع تقدير. غير أنه لوحظ أن قرار الجمعية العامة الداعي إلى إنشاء منصب ممثل خاص للأمن العام معني بالعنف ضد الأطفال لم يُشر إليه بصفة مباشرة في الوثيقة. وشجعت الوفود على التنسيق الوثيق بين اليونيسيف والممثل الخاص بمجرد تعيينه.

١٠ - وعلق عدة متكلمين بقولهم إنه يمكن تسليط الضوء على القضايا الجنسانية ومواطن الضعف والاحتياجات الخاصة للفتيات بمزيد من التركيز. وينبغي أن تكون القضايا الجنسانية في صلب كل البرامج، حيث أن التمييز بين الجنسين يشكل أحد الأسباب الجذرية للعنف. وينبغي أن يشمل ذلك تطبيق تحليل التباينات بين الجنسين وجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس. وأضافت بعض الوفود أنه لم يرد ذكر الحقوق الجنسية والإنجابية في هذه الاستراتيجية على الرغم من وجود ارتباط وثيق بينها وبين الأهداف الإنمائية للألفية والمنجزات الصحية.

١١ - وأشير أيضاً إلى ضرورة أن يستفيد جميع الأطفال من الحماية، بمن فيهم الفتيات والأطفال من ذوي الإعاقة العقلية والبدنية والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وطلبت عدة وفود أن تشمل هذه الاستراتيجية وضع الأطفال الذين يعيشون في ظل الاحتلال الأجنبي. ولوحظ أنه توجد حاجة إلى مواصلة مناقشة المسائل المثارة في استعراض ماشيل الاستراتيجي على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٢ - وأبرزت أهمية مشاركة الأطفال ودورهم كدعاة للتغيير الاجتماعي، بما في ذلك في عمليات صنع القرار والرصد والتقييم على الصعيد الحكومي. وتكتسي الشراكات أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ الاستراتيجية، ويمكن توضيح أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص واللجان الوطنية لليونيسيف في تنفيذ هذه الاستراتيجية توضيحاً أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، طلب تحسين الإشارة إلى التنسيق مع الحكومات الوطنية في الفرع المتعلق بحالات الطوارئ.

١٣ - ومن بين القضايا الأخرى التي أبرزت تأثير الهجرة في الأطفال، وقضاء الأحداث، وبرنامج سيادة القانون، وأهمية تسجيل المواليد، والاتجار غير المشروع وانعكاساته على الأطفال. وذكر الدور الهام للأسرة، بما في ذلك دورها في حماية الأطفال من العنف الخارجي

والحاجة إلى برامج الأبوة الصالحة وإلحاق الأطفال بالأسر الدائمة كبديل عن الرعاية الطويلة الأجل.

١٤ - وأكد عدة متكلمين على أن اتفاقية حقوق الطفل والأهداف الإنمائية للألفية وعالم صالح للأطفال وثائق اعتمدها الدول الأعضاء وينبغي أن تكون أساس عمل اليونسيف. وفي حين أيد بعض الوفود إشارات الاستراتيجية إلى الاتساق في الأمم المتحدة والنهج التجميعي في العمل الإنساني، أشار آخرون إلى وجوب اتساق تنفيذ الاستراتيجية مع العمليات الحكومية الدولية المستمرة والمتصلة بتلك المجالات. وأما مبادئ باريس فهي وثيقة غير ملزمة وينبغي أن يُنظر إليها على هذا النحو. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن بعض المصطلحات المستخدمة في الاستراتيجية ينبغي تعديلها لضمان توافقها مع التعريفات العامة الواردة في مقررات الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

١٥ - وشدد عدة وفود وممثلين عن المنظمات غير الحكومية على أهمية تحسين حماية الأطفال في حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك تحسينها من أجل المشردين داخلياً واللاجئين.

١٦ - وأشار رئيس لجنة حقوق الطفل، الذي حضر دورة المجلس التنفيذي، إلى ضرورة إدماج اتفاقية حقوق الطفل في الاستراتيجية وأخذ التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في الاعتبار. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليونسيف إلى القيام بدور قيادي أكبر في توفير الحماية للأطفال في حالات الكوارث الطبيعية واعترفت بالإشارة إلى مسألة انعدام الجنسية الواردة في الاستراتيجية. وأعرب عن التأييد لهذه الاستراتيجية كل من التحالف الدولي لإنقاذ الأطفال، ومنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة.

١٧ - وردت رئيسة وحدة حماية الطفل بقولها إن أعمال اليونسيف لحماية الطفل تشمل جميع الأطفال ولم تُستثن أية مجموعة بعينها من الاستراتيجية. وشددت على أن اليونسيف ملتزمة على أعلى مستوى بتنفيذ توصيات الدراسة المتعلقة بالعنف والعمل مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، بمجرد تعيينه. وأقرت بأن أعمال حماية الطفل مكثفة من حيث عدد الموظفين والمعارف المطلوبة، وبأنه ينبغي وضع استراتيجية مؤسسية للتعليم لفائدة جميع الموظفين. وللمسائل الجنسية دور مركزي في قضايا حماية الطفل وقد أُدججت في جميع البرامج. ودور الفتيان والرجال في تحقيق التغيير دور مهم، شأنه في ذلك شأن عملية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

- ١٨ - وأوضحت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الختامية على المناقشة أن حماية الطفل أمر محوري لأعمال اليونيسيف، وشددت على أهمية الوقاية. وكان إدراج حماية الطفل للمرة الأولى في البيانات التي جُمعت من خلال الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات خطوة حاسمة في ضمان الحصول على بيانات موثوقة في هذا المجال.
- ١٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

باء - آخر المستجدات بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة: تقرير شفوي

٢٠ - أبرزت نائبة المديرية التنفيذية، هيلدا فرايورد جونسون، أهمية هذه المسألة والإنجازات التي تحققت في العقد الماضي، ولا سيما إنجازات عام ٢٠٠٧. وعرض مانويل فونتين، المستشار الأقدم في مجال حماية الطفل، آخر المستجدات بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة. وأوجز الأحداث الهامة التي شهدتها عام ٢٠٠٧ وكان لها تأثير على البرنامج الخاص بهذه القضية، مُبرزاً الدور الرئيسي الذي تقوم به اليونيسيف في إطار ثلاث مبادرات رئيسية هي: (أ) مؤتمر باريس الذي عقد تحت عنوان "حرروا الأطفال من الحرب"، والوثائق الختامية المنبثقة عنه؛ (ب) واستعراض ماشيل الاستراتيجي ("ماشيل + ١٠")؛ (ج) والتقدم المحرز في آلية الرصد والإبلاغ التي نص عليها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقال إنه ناقش عدة آثار مترتبة على هذه المبادرات بالنسبة للمنظمة وأوضح أن مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة ستظل جزءاً لا يتجزأ من جهود اليونيسيف في مجال حماية الأطفال.

٢١ - وتحدثت رادىكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، عن الجهود التكاملية المبذولة في مكتب الممثلة الخاصة واليونيسيف، واسترعت الانتباه بصفة خاصة إلى التعاون في مجال آليات الرصد والإبلاغ واستعراض ماشيل الاستراتيجي. ولفتت الانتباه إلى المناقشة المفتوحة المقبلة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وشددت على أهمية وضع حد للعنف القائم على أساس الجنس. وأعربت عن تأييدها لإدراج مرفق عن هذا الموضوع في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة.

٢٢ - وأشادت وفود عديدة باليونيسيف ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على التزامهما وجهودهما، وأعربت عن تأييدها لحماية الأطفال من خلال مختلف المبادرات. وسلّمت بعض الوفود بالتقدم المحرز في وضع القواعد والمعايير مثل التزامات باريس، بصيغتها الموثقة في تقرير استعراض ماشيل الاستراتيجي المعنون الأطفال والصراعات في عالم متغير. وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لهذه العملية، بما في ذلك

اجتماعات العمل التي تعقد مرتين في السنة لأغراض المتابعة، وشجعوا المزيد من الحكومات على اعتماد التزامات باريس. وطلبت عدة وفود إعطاء الأولوية لتنفيذ هذه القواعد والمعايير. وتساءل أحد المتكلمين عن مدى فعالية القواعد والمعايير وسأل عما إذا كانت آليات الرصد والإبلاغ المنشأة في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ تتناول الانتهاكات بالشكل الكافي، بما فيها تلك التي تنطوي على العنف القائم على أساس الجنس. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه لأن مبادئ باريس ليست ملزمة قانوناً ولأن الأمم المتحدة لم تعتمد لها بعد.

٢٣ - ومن بين القضايا الأخرى التي أبرزت وجود اهتمام بتعزيز النظم الوطنية؛ وبناء القدرات، وخاصة للرصد والإبلاغ؛ والحاجة إلى زيادة الجهود في مجالي بناء السلام وصنع السلام؛ وإنهاء العنف القائم على أساس الجنس وضمان مزيد من الدعم لإعادة الإدماج. ودعا عدد قليل من الوفود إلى إقامة مزيد من الشراكات الاستراتيجية الوطنية والدولية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون. وطلب أحد المتكلمين استحداث عملية تنطوي على قدر أكبر من التشاور من أجل استعراض ماشيل الاستراتيجي وإجراء المزيد من المناقشات بشأن التوصيات المقترحة والمسائل المحددة في تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراجع المسلح لعام ٢٠٠٧ (تقرير الجمعية العامة A/62/228)، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢.

٢٤ - وأعربت وفود عديدة عن القلق من أنه بالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك ثغرات كثيرة تعتري مجال الحماية. وأثيرت أيضاً مسألة عدم كفاية الموارد والتمويل القصير الأجل. وطلبت الوفود إطلاعها باستمرار على مجريات الأمور وأكدت مجدداً على أن موضوع حماية الأطفال في حالات النزاع ينبغي أن يكون ضمن الأولويات.

٢٥ - ورداً على ذلك، شدد المشاركون في المناقشة على أهمية الشراكات وعلى كون اليونيسيف تبذل جهوداً متضافرة للتعاون مع مختلف المنظمات الوطنية والدولية، بما فيها البنك الدولي. وجميع الأطفال بحاجة إلى الحماية وستلقى جميع الانتهاكات التي يتعرضون لها اهتماماً. وتقتضي القواعد والمعايير العديد من الإجراءات والمداخلات، بما فيها المفاوضات السياسية والإرادة السياسية، لا سيما إرادة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وبرنامج العمل. وتستوجب مبادئ باريس قدراً أكبر من التأييد وقد وضعت للممارسين استناداً إلى أفضل الممارسات العملية. وتم الاعتراف أيضاً بوجود عدة تحديات، من بينها الانتهاكات المستمرة، وخاصة في ما بين الجهات الفاعلة من غير الدول.

جيم - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/ICEF/2008/AB/L.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/2008/AB/L.2). وعرض الميزانية نائب المديرية التنفيذية عمر عبدي، والمراقب المالي للذات سلطا الضوء على أن الصيغة والنهج المتعلقين بالميزنة على أساس النتائج قد وُضعا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعن طريق إجراء عدة مشاورات مع المجلس التنفيذي. وتمثل التحول الرئيسي في الانتقال من عرض على أساس الموقع والمدخلات إلى عرض على أساس النتائج. ومن المقرر أن تبقى هذه الميزنة على أساس النتائج عملا جاريا وسيستمر العمل على تعزيزها عن طريق بذل الجهود الجماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لتقديم مؤشرات وأهداف أكثر فعالية في فترة السنتين المقبلة ٢٠١٠-٢٠١١. وستشمل الإفادة بتقارير عن مؤشرات الأداء الرئيسية أيضا إجراء مشاورات إضافية مع المجلس التنفيذي وإجراء تعديلات وتحسينات أخرى على صيغة الميزنة على أساس النتائج.

٢٧ - وشرح نائب المديرية التنفيذية الجهود المبذولة لإدراج التكاليف الأمنية في الميدان، وبالتالي، اقترح أن تبقى التكاليف الأمنية المدارة مركزيا في المستوى نفسه التي كانت عليه في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي ٢٦,٢ مليون دولار. لكن عقب الأحداث المأسوية التي وقعت في الجزائر العاصمة، كان على اليونيسيف أن تبحث، بالتشاور مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، في التدابير الاستثنائية الممكنة المطلوب اتخاذها. وسوف ترجع اليونيسيف إلى المجلس التنفيذي أثناء فترة السنتين إذا لزم تخصيص مبلغ إضافي معين.

٢٨ - وأثنت الوفود على الأمانة لما أدخلته من تحسينات على عرض وثيقة الميزانية ولما قدّمته قبل الدورة من إحاطات غير رسمية بشأن الميزانية. ومع هذا، جرى الإعراب عن خيبة الأمل لعدم إتاحة الفرصة لأعضاء المكتب التنفيذي كي يعلقوا على الصيغ الأولية لوثيقة الميزانية. وبالنظر إلى أن ميزانية الدعم لفترة السنتين موضع اهتمام استراتيجي للمجلس، فقد طلب من اليونيسيف كفالة إجراء مشاورات مبكرة مع أعضاء المجلس بشأن ميزانيات الدعم لفترة السنتين في المستقبل. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتقدم المحرز وطلبت إلى اليونيسيف مواصلة مواءمة وتحسين الطرائق المستخدمة في إطار الميزنة على أساس النتائج بالتعاون الوثيق مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وطلبت عدة وفود أيضا إلى اليونيسيف تقديم تقديرات الميزانية المقترحة حسب فئة تكاليف أوجه الإنفاق الرئيسية كمرفق للوثيقة التالية لميزانية الدعم لفترة السنتين. وطلب من اليونيسيف تقديم

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩.

٢٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للنقصان التدريجي في ميزانية الدعم لفترة السنتين من حيث نسبتها إلى الموارد (من ١٤,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١١,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) وشجعت اليونيسيف على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

٣٠ - وأثيرت شواغل إزاء ازدياد النسبة المئوية للموارد الأخرى بمعدل يفوق كثيرا عمليات استرداد التكاليف لميزانية الدعم لفترة السنتين وبالتالي يتمثل الخطر في استخدام الموارد العادية لإعانة مشاريع ممولة من موارد أخرى. وأوضحت الأمانة أن منهجية استرداد التكاليف التي طُبقتها اليونيسيف ومعظم منظمات الأمم المتحدة الأخرى كانت تستند إلى التكاليف الإضافية، على النحو المبين في سياسة استرداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي (E/ICEF/2003/AB/L.1 و E/ICEF/2006/AB/L.4). وميزت هذه المنهجية، في إطار تكاليف الدعم، بين التكاليف الثابتة في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، والتكاليف المتغيرة حسب حجم الأنشطة البرنامجية. وعلى أساس التكاليف الإضافية، اعتُبر معدل الاسترداد الأساسي البالغ قدره ٧ في المائة الذي أقره المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (المقرر ٧/٢٠٠٦) مناسبا في ذلك الوقت. وقال المراقب المالي أيضا أن هناك استعراضا مستمرا على صعيد الأمم المتحدة لاسترداد التكاليف يجري تحت رعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بمشاركة اليونيسيف، وسيُحاط المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز في الاستعراض وبنواتجه.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

دال - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة عمل وميزانية عام ٢٠٠٨ لجمع الأموال من القطاع الخاص

٣٢ - بعد مقدمة أدلت بها نائبة المديرية التنفيذية هيلدا فرايورد جونسون، قام مدير مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بعرض التقرير (E/ICEF/2008/AB.L.3). وأثنت عدة وفود على مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه وعلى اللجان الوطنية التابعة لليونيسيف على النتائج الإيجابية المحققة في عام ٢٠٠٧، وشكرت المدير على الجهود الملحوظة التي بُذلت في إطار إعادة هيكلة مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

٣٣ - وأشارت عدة وفود إلى أنه، مع اعتماد الهيكل الجديد، سيرد تمويل مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه من مصدرين، الميزانية المعتمدة على

الإيرادات القطرية وميزانية الدعم. ورأت الوفود أن إجراء استعراض شامل لنفقات مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه سيساعد المجلس التنفيذي على أن يقيّم، على نحو أفضل، الأداء والنتائج عموماً.

٣٤ - وأبدى أحد الوفود تعليقاً مفاده أن المبيعات الفعلية للبطاقات والمنتجات كانت، في الماضي، أقل مما هو متوقع. وطُرح أيضاً سؤال يتعلق بالاستعراضات المستمرة للبطاقات والمنتجات، وبما إذا كانت ستجري إحاطة المجلس التنفيذي بالنتائج.

٣٥ - وطُرح أيضاً سؤال عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتأثيرها على اللجان الوطنية في نهاية المطاف. وجرى تسليط الضوء على أهمية الرقابة والمساءلة، حيث كشفت عمليات مراجعة الحسابات عن وجود ثغرات في رصد الإيرادات. وطُرح أيضاً سؤال عن إدارة المخاطر الاقتصادية وظروف السوق الصعبة في المستقبل.

٣٦ - وأشارت نائبة المديرية التنفيذية، رداً على ذلك، إلى التزام المنظمة بالحكم والرقابة، وسلّطت الضوء على تعيين مستشار مالي في مكتب المديرية التنفيذية، وعلى التطبيق المستمر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٧ - وأجاب مدير مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بأنه سيُقدّم استعراض شامل إلى المجلس التنفيذي لتيسير التقييم المالي لأنشطة مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه. واليونيسيف ملتزمة بشدة بكفالة المساءلة ومراقبة الموارد، وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه في حين نُفّذت بعض التدابير استجابة للتعليقات على مراجعة الحسابات، فإن الميزانية شملت موارد من شأنها أن تواصل تعزيز هذا المجال المهم. وسيجري رصد التطورات الاقتصادية عن كثب، وكذلك النفقات، لتقليل الخطر المالي الذي يهدد مكتب جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، إلى أدنى حد.

٣٨ - وحدّد المدير المسائل المتصلة بالأعمال التجارية المتعلقة بالبطاقات والمنتجات، ونصح بأن يُستكمل استعراض الأعمال التجارية أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وأن يُقدّم تقريراً إلى مكتب المديرية التنفيذية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واللجان الوطنية، أشار المدير إلى استمرار العمل وإلى تحديد عدد من التأثيرات المحتملة. وأفاد على وجه التحديد بأن اللجان الوطنية كانت ولا تزال معنية بعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

هاء - سياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف

٤١ - قام نائب المدير التنفيذية، عمر عبدي، ومدير التقييم بعرض التقرير (E/ICEF/2008/4). وأعربت الوفود عن تقديرها لشمول السياسة، مشيرة إلى أن سياسة التقييم كانت خطوة جيدة نحو مواصلة تعزيز مهمة التقييم في اليونيسيف. واعتُبر وضع سياسة تقييم قوية وواضحة أمرا بالغ الأهمية لكفالة استقلالية ومصدقية التقييمات التي تتسم بأهمية حاسمة، خصوصا في إطار الأدوار والمسؤوليات اللامركزية، ولقياس وتحسين الأداء على جميع المستويات. واعتُبرت استجابة الإدارة لاستعراض الأقران لعام ٢٠٠٧ خطة تفصيلية تتسم بالوضوح، وقد أحرزت اليونيسيف تقدما جديرا بالثناء في مجال إنشاء مهمة تقييم متسقة.

٤٢ - واعتُرف أيضا بأن مهمة التقييم تشكّل نظيرا مهما لآليات الرقابة مثل مراجعة الحسابات وعمليات التفتيش والتحقيق؛ ولاستنارة القرارات الاستراتيجية وإثرائها، وللمساعدة على نشر ثقافة التعلم والتحسين في المنظمة بجميع مستوياتها. ووردت الإشارة أيضا إلى أن السياسة كان بإمكانها إقامة صلة أوضح بمراجعة الحسابات، كوسيلة لتعزيز فعالية البرنامج، وأن المبادئ التوجيهية كان بإمكانها زيادة التركيز على المساءلة والرقابة.

٤٣ - وفي حين أُعربَ عن التقدير لاتساق السياسة المقترحة مع قواعد ومعايير التقييم التي يستخدمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، جرى حثّ اليونيسيف على أن تكون جادة واستباقية في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادئ في المنظمة بأسرها. وأُشيدَ أيضا بالسياسة لإشارتها إلى ضرورة تمتع المقيمين بالمهارات الأساسية في مجال حقوق الإنسان والتحليل الجنساني.

٤٤ - واقترحت عدة وفود تعزيز استجابة الإدارة لعمليات التقييم على جميع المستويات، على أن يتم ذلك في إطار توجيه داخلي، كوسيلة لتحسين التعلم والأداء. كما اقترح أن تنشئ اليونيسيف نظام تتبع قوي لرصد تنفيذ استجابات الإدارة وللإسهام في تقديم المعلومات لتعزيز تقديم التقارير الدورية إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي.

٤٥ - وفيما يتعلق بالهدف التمويلي البالغ ٣-٥ في المائة للتقييم، اقترح ألا يعرقل هذا الهدف تنفيذ البرامج والمشاريع العادية، وألا يتقّل كاهل الدول الأعضاء. وطلب إلى اليونيسيف أن تنظر في الحاجة المحتملة إلى استعراض التوجيه، الذي وضع منذ أكثر من ١٤ عاما، لكفالة أن يكون الدعم المقدم إلى عمليات تقييم البرنامج مناسبا ومتوازنا. وطُرحت أيضا أسئلة عن نسب نفقات التقييمات والدراسات والبحوث، وعن معايير تحديد الأولويات. وأعربت عدة وفود عن دعمها للتخطيط المناسب لعمليات تقييم البرامج والتقييم

المواضيعي المشترك وتقييم المشاريع، وشجعت اليونيسيف على اتباع نهج يتيح لها تقييم جميع البرامج في إطار دورة مدتها خمس سنوات. وأعرب عن القلق لأن السياسة الاستراتيجية وتقييمات البرامج لا تزال تعتمد إلى درجة ما على التمويل من مصادر أخرى داخل المنظمة، بدلا من تخصيص موارد أساسية لمكتب التقييم. وسيتيح هذا وضع وتنفيذ واستعراض خطة عمل مناسبة وذات مصداقية للتقييم تقرها الإدارة العليا ويدعمها المجلس التنفيذي، ومن شأنه أن يكفل الاستقلالية والمصداقية والنوعية.

٤٦ - وأوضح مدير مكتب التقييم، ردا على ذلك، أنه سيجري توفير التمويل المناسب نتيجة التخطيط للتقييم على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لاختيار التقييمات، استُرشِد بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أثناء اختيار التقييمات العالمية، وعُرض التقييم الذي وقع عليه الاختيار على المجلس التنفيذي. وعلى الصعيد القطري، حددت الخطة المتكاملة للرصد والتقييم الأولويات في ضوء الغاية الاستراتيجية لبرنامج التعاون وبالتشاور مع السلطات والشركاء على الصعيد الوطني. أما على الصعيد الإقليمي، فقد استُرشِد بالاستراتيجية والخطة الإقليميتين أثناء عملية اختيار التقييمات التي قامت بها أفرقة الإدارة الإقليمية.

٤٧ - ورحبت الوفود بالتزام السياسة بدعم البرامج القطرية في تقييم برامجها الخاصة، لإسهام في تعزيز قدرة البلدان على التقييم، وتعزيز وزيادة قدرة اليونيسيف على التقييم على الصعيدين القطري والإقليمي. وجرى أيضا الترحيب بالخطوات المتخذة لتعزيز "ثقافة التقييم" وإنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٤٨ - وبالنظر إلى أن المنظمة تتجه بأنشطتها نحو "العمل التمهيدي"، جرى تشجيع اليونيسيف على استحداث واعتماد أدوات جديدة لتقييم إسهامها.

٤٩ - وجرى حثّ اليونيسيف، بوصفها منظمة للتعليم، على أن تكفل، على نحو استباقي، إتاحة نتائج التقييم واستجابات الإدارة للبلدان المشمولة بالبرامج والممارسين وإدارة اليونيسيف والمجلس التنفيذي، وتبادل المعلومات المتصلة بهذه النتائج والاستجابات على نطاق واسع. وذكر مدير مكتب التقييم الوفود بأن اليونيسيف قد أصدرت، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، جميع تقارير التقييم كمبدأ من مبادئ السياسة، وقد ورد ذكر هذا في السياسة المقترحة.

٥٠ - وشددت الوفود على أهمية تنفيذ السياسة على نحو فعال في جميع أنحاء المنظمة. ويجب أن يُترجم الالتزام بالتقييم إلى عمل ويصبح جزءا هاما من ثقافة اليونيسيف على جميع المستويات. وأشارت الوفود أيضا إلى أنها تتطلع للحصول على معلومات مستكملة بشأن

التقدم المحرز في تنفيذ سياسة التقييم. وجرى تشجيع اليونسيف على وضع إطار لقياس الأداء يشمل النتائج الملموسة والمؤشرات والموارد والمسؤوليات بغية رصد تنفيذ السياسة ومتابعة النتائج والنجاحات. وينبغي أن تساعد السياسة أيضاً على تعزيز نوعية التقارير الإقليمية عن استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية.

٥١ - وأبدت تعليقات على عملية وضع سياسة التقييم التي كان من الممكن أن تستند إلى قدر أكبر من التشاور.

٥٢ - وكان بالإمكان أن تكون السياسة أكثر اتساقاً مع سياسة الوكالات الشقيقة، مما يسهل اتباع نهج أمم متحدة واحدة على الصعيدين العالمي والقطري. ودُعيت اليونسيف إلى أن تأخذ في الحسبان، أثناء تنفيذ السياسة وإجراء الاستعراضات في المستقبل، اهتمامات أعضاء المجلس التنفيذي والتعليقات العديدة التي أبدوها. وقال نائب المدير التنفيذية، استجابة لذلك، أن توجيهها تنفيذياً سيصدر بشأن نظام التقييم، يعكس أيضاً العناصر الواردة في المقرر. وطلبت الوفود استعراض السياسة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

٥٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

واو - المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونسيف

إقرار وثائق البرامج القطرية المنقحة

٥٤ - أعلن الرئيس أنه وفقاً للمقررين ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦، فقد علق المجلس التنفيذي على مشروعات وثائق البرامج القطرية وأقر الميزانيات البيانية الإجمالية للبرامج القطرية لـ ١٤ بلداً في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧. وجرى عقب ذلك تنقيح مشاريع وثائق البرامج القطرية، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، تعليقات الوفود خلال تلك الدورة، وأضيفت مصفوفة لموجز النتائج. وأدرجت الوثائق المنقحة على صفحة اليونسيف على الشبكة في غضون ستة أسابيع من مناقشة المشاريع خلال الدورة العادية الثانية. وسيقرّ المجلس التنفيذي هذه الوثائق المنقحة خلال الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض، ما لم يقوم خمسة أعضاء على الأقل بإبلاغ الأمانة تحريراً برغبتهم في عرض أي برنامج قطري على المجلس. وعليه فقد أقرّت البرامج القطرية لكل من توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والصومال، وغينيا الاستوائية، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر، والمكسيك، ونيبال، ونيكاراغوا وجزر المحيط الهادئ المتعددة البلدان.

٥٥ - وعقب اعتماد مشاريع وثائق البرامج القطرية، ذكر ممثل كولومبيا أن البرنامج القطري الجديد يتوافق مع أولويات الحكومة الأساسية من قبيل السياسات المتعلقة بالطفولة

المبكرة وتحسين الخدمات الوطنية المتصلة بالحماية والوقاية وقضاء الأحداث. وفي معرض إشارته إلى الاتجاهات التي سادت مؤخرا في تخصيص موارد لكونولومبيا والبلدان ذات الدخل المتوسط، حث الممثل اليونيسيف والمجلس التنفيذي على مراعاة التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه البلدان في مجال القضاء على أوجه التفاوت، التي قد تستدعي إعادة تقييم الآليات التي يتم بموجبها تخصيص الموارد.

٥٦ - وقال ممثل نيكاراغوا إن البرنامج القطري يأخذ في حسبان الأولويات الوطنية لمحاربة الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية، ولا سيما التعليم. وقد أعد البرنامج بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني.

٥٧ - وأشار ممثل المكسيك إلى أن البرنامج القطري يتوافق مع الأولويات الوطنية، ولا سيما في مجالات التعليم وحماية الأطفال من العنف والاستغلال.

التوصية بتخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

٥٨ - عرض مدير مكتب البرامج التوصية (E/ICEF/2008/P/L.2).

٥٩ - وأعرب أحد الوفود عن القلق لأن تغيير معايير تخصيص الموارد العادية سيؤثر بطريقة سلبية على أمريكا اللاتينية والبلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يتسم التعاون التقني مع اليونيسيف لأهمية لضمان أن تحد السياسات الفعالة والطويلة الأجل من أوجه التفاوت الاجتماعي التي تؤثر على الأطفال. ودعا الوفد إلى الأخذ بعملية شفافة تشمل المشاورات مع الدول الأعضاء وأعلن أن أي تغييرات محتملة في قواعد تخصيص الموارد الأساسية ينبغي ألا تضر بطبيعة عمل اليونيسيف العالمية.

٦٠ - وذكر وفد آخر أن عمل اليونيسيف ينبغي أن يكون أكثر توسعا وعالمية وتمثيلا. وقد ينجم عن القرار المتخذ مؤخرا بخفض التمويل من الموارد العادية لبعض الدول الأعضاء أثر سلبي على تنفيذ برامج البلد المعني ويجعل تحقيق الأهداف صعبا. وقبل تخفيض التمويل من الموارد الأساسية، يجب على اليونيسيف إجراء تحليل للأثر السلبي المحتمل على البلدان بالتشاور التام مع الدول الأعضاء. وينبغي إيلاء الاعتبار للتحديات التي تواجه هذه البلدان في الوفاء بالتعهدات المتفق عليها دوليا.

٦١ - واستجابة لما أثير، أوضح مدير مكتب البرامج أن النهج المعتمدة لتخصيص الموارد العادية لم تتغير، وإن تطبيق المعايير التي اعتمدها المجلس التنفيذي قد أعاد الاختلالات السابقة من التوازن إلى نصابها. ولا يعدّ تعديل تخصيص الموارد ليتماشى مع المعايير التي وضعها المجلس التنفيذي، أن اليونيسيف سوف تغادر البلد المعني. وفي الوقت الذي تتوجه فيه البلدان

صوب الأهداف التي تعد نقاطا مرجعية، فسوف تجري مناقشة مستقبل البرامج في هذه البلدان قبل تقديم الاقتراح للمجلس التنفيذي. ومن المهمّ النظر إلى المجموع الإجمالي للموارد: والتغيرات محل التساؤل تشير إلى الموارد العادية؛ ولكن هناك موارد أخرى ينبغي أخذها في الحسبان. وأكد مجددا التزام اليونيسيف بدعم البلدان في وضع وتنفيذ سياسات لمعالجة أوجه التفاوت الراهنة والمستقبلية.

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

التوصية بتخصيص موارد أخرى إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

٦٣ - عرض مدير مكتب البرامج التقرير (E/ICEF/2008/P/L.3)، الذي أقر دون تعليق.

٦٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

البرامج المشتركة بين الأقطار

٦٥ - عرض مدير مكتب البرامج التقريرين (E/ICEF/2008/P/L.1 و E/ICEF/2008/P/L.1/ Corr.1) اللذين أقرّا دون تعليق.

٦٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٨ (انظر المرفق).

زاي - اجتماع إعلان التبرعات

٦٧ - افتتحت المديرية التنفيذية مؤتمر إعلان التبرعات التاسع بالتعبير عن تقديرها لمشاركة الحكومات، ولجان اليونيسيف الوطنية والقطاع الخاص، ولدعمهم لليونيسيف. وأشارت إلى أنّ قدرة اليونيسيف على العمل الفعال مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء اعتمدت على مساهمات الجهات المانحة.

٦٨ - وقد ارتفعت جملة المساهمات الحكومية من ٧٢٥ مليونا في عام ٢٠٠٠ إلى ١ ٧٣٥ مليونا في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالموارد العادية، تشير الأرقام الأولية إلى أنّ اليونيسيف قد تلقت ٥٣٨ مليون دولار من المانحين من الحكومات في عام ٢٠٠٧، مقارنة بمبلغ ٤٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

٦٩ - وتلقّت اليونيسيف تبرعات للموارد العادية لعام ٢٠٠٨ بلغت ٣٨٣,٨ مليون دولار، (مقارنة بمبلغ ٢٦٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧) ويشمل ذلك التبرعات التي أعلن عنها إبان مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فضلا عن إعلانات التبرع التي جرت خارج اجتماع إعلان التبرعات. وبلغ عدد الحكومات

التي أعلنت تبرعها ٤٨ حكومة. ويعادل هذا ٦٩ في المائة من الرقم المستهدف في الخطة المالية المتوسطة الأجل وهو ٥٥٤ مليون دولار.

٧٠ - وقد زاد عشرون من المانحين من تبرعاتهم بالعملية المحلية عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ وهم: إسبانيا، أستراليا، استونيا، ألمانيا، أيرلندا، البرتغال، بوتان، تايلاند، تركيا، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، الصين، فنلندا، كرواتيا، لكسمبورغ، ناورو، النرويج، النمسا، هنغاريا - وعاد إلى عداد البلدان المانحة كل من: إكوادور، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، قبرص، ليسوتو، ملاوي، ملديف. ولم يتمكن عدة مانحين رئيسيين من إعلان تبرعاتهم ويعزى ذلك إلى تعارض سنواتهم المالية مع موعد انعقاد الاجتماع.

حاء - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧١ - عرضت مديرة مكتب شؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف التقرير (E/ICEF/2008/3). وعرضت كذلك تقريراً عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف (E/ICEF/2008/6).

٧٢ - وأثنت الوفود على التقرير السنوي، الذي اعتبروه شاملاً وموضوعياً. وشكرت اليونيسيف على عملها الدؤوب وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في العديد من المجالات، بما في ذلك نتائج التنمية، والشراكات المحسنة مع القطاعين الخاص والعام، وزيادة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد أحد الوفود على توقع الاستمرار في إصدار معلومات معمقة ومنظمة عن عمل اليونيسيف، بما في ذلك التقدم المحرز وما واجهه من عقبات. وأعربت عدة وفود عن تقدير خاص للجهود المستمرة المبذولة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الكبيرة الحجم منها والصغيرة والتي يضطلع بها موظفو اليونيسيف على المستويات الوطنية والإقليمية ومستوى المقر.

٧٣ - وكان مبلغ التمويل المساهم به في الميزانية الأساسية لليونيسيف مثيراً للقلق. وفي حين أن التمويل المواضيعي أقل تقييداً مقارنة بالتمويل من الموارد التقليدية الأخرى، فهو يمثل إحدى طرائق التمويل التكميلي ولا ينبغي الاستعاضة به عن التمويل الأساسي. وناشد عدد من الوفود أعضاء المجلس التنفيذي زيادة المساهمات الأساسية وضمان موارد قابلة للتنبؤ بها لكفالة التنفيذ الفعال لبرامج اليونيسيف. وتتيح القابلية للتنبؤ والتزامات التمويل الطويلة الأجل مزيداً من التركيز المستمر على البرامج مع أقل قدر من كل ما من شأنه أن يصرف الانتباه عنها. وطلب أحد المتكلمين الحصول على المزيد من المعلومات عن الكيفية التي ترتب

بها اليونيسيف أولويات تخصيص الأموال المقدمة دون تحديد وجه معين لتصرف فيه أو غير المخصصة بالمرّة من أجل الاستجابة للكوارث الإنسانية.

٧٤ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة الاتساق والبرمجة الفعالة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تظل هي الأولوية القصوى، بحلول عام ٢٠١٥. وأبرز أحد الوفود العمل الذي ما زال في انتظار الانجاز في مجال التعليم، وشجع كافة الأطراف ذات الصلة، ويشمل ذلك البلدان المانحة، على مساعدة اليونيسيف في الوفاء بولايتها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وأكد وفد آخر على الحاجة إلى دعم الحكومات الوطنية وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من قبيل البنك الدولي، لتشجيع وتحقيق الأهداف ذات الصلة بالأطفال. وينبغي لليونيسيف أن تفكر بطريقة إبداعية وتوسع قدرتها على العمل مع كافة الشركاء الذين يمكنهم أن يساعدوا في التعجيل بالتقدم من أجل الأطفال.

٧٥ - وعلق عدد من الوفود على عمل اليونيسيف في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، مشدداً على دور بناء القدرات تحت قيادة وطنية، وعلى استخدام الخبرات الوطنية في سياق بناء القدرات.

٧٦ - ونوه أحد المتكلمين عند تناوله لمسألة تغير المناخ بجهود اليونيسيف والأنشطة المدرجة في خططها، بما في ذلك وضع استراتيجية للتشجيع على تهيئة بيئة صحية للأطفال. بعد أن لاحظ العلاقة الوثيقة بين تغير المناخ والحد من الكوارث، شجع المتكلم اليونيسيف على وضع استراتيجية مشتركة أو مجموعة إجراءات تعالجهما معاً.

٧٧ - وأشار وفدان إلى الزيادة التي طرأت مؤخراً في الاتساق بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وأحاطا علماً بالدور النشط لليونيسيف في دعم مبادرات "توحيد الأداء". وجرى التأكيد على أهمية المزيد من التبسيط والحد من تكاليف المعاملات بغية الإسهام في زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة. وسوف يعود المزيد من الاتساق في كافة مجالات البرمجة بالفائدة على جميع مجالات العمل، بما في ذلك العمليات والتمويل.

٧٨ - وأشار أحد الوفود إلى حالات الطوارئ التي لا تجد التمويل الكافي ولاحظ أن الصندوق المركزي لمواجهة الكوارث قد عالج مسألة التمويل بطريقة هامة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى تعريفات موحدة للمصطلحات الأساسية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية قد جعل الوصول إلى تفهم مشترك للاحتياجات خلال حالات الطوارئ صعباً. واقترح وفد آخر طريقتين للحد من تكاليف المعاملات: الانتقال من النهج القائم على مشروع مفرد إلى النهج القائم على تكامل المشاريع، وتحديد النسبة المئوية المسموح لوكالات الأمم المتحدة الاحتفاظ بها عند تقديم التمويل إلى المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المشاريع.

٧٩ - وعبر عدد من الوفود عن تقديرهم لجهود اليونسيف الرامية إلى تعزيز تعميم المنظور الجنساني وشدد على الأهمية البالغة لكفالة تمتع البنات والصبيان بالمساواة في الحقوق والحماية من كافة أشكال العنف. ويجب على اليونسيف التركيز على عملية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بغية مواصلة تعزيز عملية تعميم المنظور الجنساني. ويجب كذلك زيادة التشديد على نوعية البيانات وعلى جمعها من خلال منهج يتسم بمراعاة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وهذا الأمر بالغ الأهمية لتخطيط البرامج ذات التوجه القائم على تحقيق النتائج. وأثنى وفدان على اليونسيف لتوظيفها عدداً من النساء في الوظائف العليا وعبرا عن الأمل في استمرار هذا الاتجاه الطموح.

٨٠ - وأشار أحد المتكلمين إلى التقدم المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأكد على أن اليونسيف تحتاج إلى موارد قابلة للتنبؤ بها بغية تعزيز هذا التعاون.

٨١ - وأثنى وفدان على عمل اليونسيف والتزامها بحقوق الأطفال، الذي جرى تأكيده في الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والاجتماعات ذات الصلة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير، الذي سيقدم لاحقاً، مشفوعاً بموجز للتعليقات التي أبدت خلال المناقشات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨. وأحاط المجلس علماً أيضاً بالتقرير عن وحدة التفتيش المشتركة.

طاء - مسائل أخرى

٨٣ - قدم نائب المديرية التنفيذية، سعد حوري موجزاً مقتضباً لعملية استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية المتوسطة الأجل، المزمع تقديمها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

٨٤ - وجرى في احتفال خاص تكريم سيدة بنما الأولى، السيدة فيفيان فيرنانديز دي توريجوس بوصفها داعية حقوق الإنسان وكرامة الأطفال ذوي الإعاقة وأسره.

ياء - البيانات الختامية للمديرية التنفيذية والرئيس

٨٥ - أعلنت المديرية التنفيذية عن تقاعد المراقب المالي، تيري براون، ومديرة مكتب التقييم، جين قويسنيل ومدير شعبة البرامج، آلان كورت، وشكرتهم على سنوات خدمتهم العديدة

لليونيسيف. وأعلنت كذلك عن تعيين كل من نيكولاس أليوي في منصب مدير مكتب البرامج ولويس خورجيس ارسينولت في منصب مدير مكتب برامج الطوارئ.

٨٦ - وأشارت إلى الأهمية الحيوية لتقييم عمل اليونيسيف، ومضت قائلة أن اليونيسيف أجرت توسيعاً لنطاق عمليتي الرصد والتقييم ووضعت أهدافاً للتقييم، ومعايير مرجعية وجداول زمنية في البرامج. وأعربت مجدداً عن الأهمية المحورية لحماية الأطفال بالنسبة لليونيسيف، وقالت أن اليونيسيف سوف تواصل عملها متمسكة بحقوق الأطفال وحمايتهم من إساءة المعاملة والاستغلال. وشكرت كذلك كل أولئك الذين أعلنوا عن تبرعات لليونيسيف على دعمهم وثقتهم في عمل اليونيسيف. وأشارت المديرية التنفيذية إلى الحاجة إلى المزيد من مناقشة الآثار المترتبة على المقرر المتعلق بتوقيت ميزانية الدعم لفترة السنتين (المقرر ٢/٢٠٠٨).

٨٧ - أشار الرئيس في ختام الجلسة إلى أهمية العمل الذي تم إنجازه، بما في ذلك اعتماد ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وسياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف. وأشار إلى الأخطاء المواتية التي مكنت من التوصل إلى توافق في الآراء، وعبر عن ثقته في التوصل إلى اتفاق بشأن إستراتيجية حماية الأطفال. وشدد، أخيراً على أهمية الحفاظ على الطبيعة غير السياسية للدورات والتركيز على العمل الذي ينتظر الإنجاز.

المرفق

المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

١/٢٠٠٨ - إستراتيجية اليونيسيف لحماية الطفل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرّ بأهمية عمل اليونيسيف في مجال حماية الطفل، ويلاحظ ما جرى الاضطلاع به من عمل فيما يتعلق بمشروع "استراتيجية اليونيسيف لحماية الطفل" (E/ICEF/2008/5)؛

٢ - يعترف بالحاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات وإلى أخذ آراء الدول الأعضاء في الحسبان بغية وضع الصيغة النهائية لمشروع الاستراتيجية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي بحلول موعد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ كحد أقصى.

الدورة العادية الأولى

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٢/٢٠٠٨ - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالمهام والنتائج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد المدرجة في التقرير المتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.1؛

٢ - يوافق على رصد موارد إجمالية قدرها ٩١٢,٨ مليون دولار تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويشير إلى أن تقديرات الدخل البالغة ٢٢٣ مليون دولار ستستخدم لمعادلة الاعتمادات الإجمالية، مما يسفر عن اعتمادات "صافية" قدرها ٦٨٩,٨ مليون دولار؛

٣ - يقرر أن يستخدم المبلغ المعتمد من أجل تحقيق النتائج المحددة في المهام على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.1؛

٤ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تتوخى أقصى درجات ضبط النفس في تنفيذ اقتراحها بإعادة تصنيف وظائف في رتب أعلى، مع تقديم تبريرات واضحة وفقا لمعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

٥ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تدرج في مشاريع الميزانية في المستقبل مرفقا عن تقديرات الميزانية حسب فئة تكاليف أوجه الإنفاق الرئيسية، إلى جانب معلومات عما تحقق من الكفاءة من حيث التكلفة بالقياس إلى الأهداف والمؤشرات الواردة فيها، وأن تبلغ عن التقديرات ومستويات الكفاءة المستهدفة في التقارير المالية السنوية؛

٦ - **يلاحظ** النقصان التدريجي في ميزانية الدعم لفترة السنتين من حيث نسبتها إلى الموارد، ويشجع اليونيسيف على مواصلة تمحيص تكاليف الإدارة حتى يتسنى ضمان مخصصات مالية أكبر للبرامج، ويشجع كذلك اليونيسيف على مواصلة جهودها في سبيل إضفاء المزيد من الكفاءة على عملياتها؛

٧ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تواصل، مع مراعاة آراء الدول الأعضاء وبالتعاون الوثيق مع صناديق وبراامج الأمم المتحدة الأخرى، مواءمة وتحسين منهجية الميزنة على أساس النتائج، ويطلب تقديم إحاطة خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ بشأن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في المسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمؤشرات والأهداف وتكاليف إعادة تصنيف البنود في الميزانيات القائمة على النتائج؛

٨ - **يعيد تأكيد** مقرره ٧/٢٠٠٦ بشأن استعادة اليونيسيف للتكاليف ويطلب إلى المديرية التنفيذية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تدعم المشاريع الممولة بموارد أخرى عن طريق الموارد العادية؛

٩ - **يوافق** على رصد مبلغ ٢٦,٢ مليون دولار من الموارد العادية لتغطية تكاليف الأمن المتقاسمة مركزيا والناشئة عن تكليف من الأمم المتحدة؛

١٠ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

الدورة العادية الأولى

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٣/٢٠٠٨ - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة عمل وميزانية عام ٢٠٠٨ لجمع الأموال من القطاع الخاص

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق، بالنسبة للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغة ١٢٤,٣ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.3:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١,٧	العمولات - المكاتب الميدانية
٣٣,٤	تكاليف السلع المسلمة
٤٢,٢	نفقات جمع الأموال، والعلاقات مع اللجان الوطنية، والاتصال
٢٥,٦	نفقات خدمات الدعم
٢١,٤	أموال الاستثمار
١٢٤,٣	مجموع النفقات، الموحدة

٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يلي:

تحمل النفقات، الموزعة في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.3، وزيادة النفقات حتى المستوى المبين في العمود الثالث من الجدول نفسه إذا اتضح أن عوائد جمع الأموال و/أو مبيعات البطاقات والهدايا قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمود الثالث، وبالتالي تخفيض النفقات، بالقدر اللازم، إلى ما دون المستوى المبين في العمود الثاني في حالة انخفاض العوائد الصافية؛

نقل الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

إنفاق مبلغ إضافي في الفترة بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٠٨.

ألف - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بأن العوائد الصافية لبرنامج جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مدرجة في الميزانية بمبلغ ٥١٩,٦ مليون دولار (الموارد العادية) على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.3.

باء - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يجدد أموال الاستثمار بمبلغ ٢١,٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٨؛
- ٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتحمل نفقات في الفترة المالية ٢٠٠٨ تتصل بتكاليف السلع المسلمة (إنتاج/شراء مواد خام وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٩ بمبلغ يصل إلى ٣٤,١ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لبرنامج جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه المتعلقة بجمع الأموال (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.3)؛
- ٣ - يوافق على رصد اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بمبلغ ١١ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية للبرنامج لعام ٢٠٠٩.

جيم - الخطة المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

يقر الخطة المتوسطة الأجل لبرنامج جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه المتعلقة بجمع الأموال بصيغتها الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2008/AB/L.3.

٤/٢٠٠٨ سياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بوضع سياسة التقييم الواردة في الوثيقة E/ICEF/2008/4 بوصف ذلك خطوة هامة نحو تأسيس قاعدة مؤسسية موحدة لمواصلة تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية البرنامجية؛
- ٢ - يهيب باليونيسيف أن تواصل تقييم العمليات على الصعيد القطري بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، وأن تساعد الحكومات في تنمية قدرات التقييم الوطنية؛
- ٣ - يوافق على سياسة التقييم التي تتبعها اليونيسيف بصيغتها المعروضة في الوثيقة E/ICEF/2008/4، ويلاحظ أن الولاية المنوطة بمهمة التقييم تتمثل في تقييم فعالية وكفاءة برامج اليونيسيف ونتائجها؛
- ٤ - يقرر أن يتولى المجلس التنفيذي الرقابة على مهمة التقييم؛
- ٥ - يطلب إلى مكتب التقييم القيام بما يلي:
 - (أ) تقديم خطة عمل لفترة سنتين إلى المجلس التنفيذي للعلم، واضعا في الاعتبار أهمية وجود روابط واضحة بين برنامج عمله وأطر عمل اليونيسيف الاستراتيجية؛
 - (ب) تقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي عن مهمة التقييم وعن النتائج والتوصيات التي يفرضها التقييم؛
- ٦ - يطلب إلى المديرية التنفيذية القيام بما يلي:
 - (أ) ضمان نزاهة مهمة التقييم واستقلالها؛
 - (ب) كفالة أن تجري عملية تعيين مدير التقييم بشفافية تامة؛
 - (ج) إتاحة الموارد الكافية للتقييم عالميا وإقليميا وقطريا؛
 - (د) كفالة إعداد وتوافر ردود الإدارة على جميع تقارير التقييم؛
 - (هـ) كفالة أن يجري، بشكل منهجي، إدراج النتائج والتوصيات التي يفرضها التقييم، في جميع وثائق السياسات والوثائق الاستراتيجية ذات الصلة، بما فيها وثائق البرامج القطرية؛

٧ - يطلب إلى المديرية التنفيذية تقديم استعراض لـ "سياسة التقييم"
(E/ICEF/2008/4) في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠٠٩.

الدورة العادية الأولى
١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٥/٢٠٠٨ - التوصية بتخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على أن يخصص لعام ٢٠٠٨ موارد عادية مجموعها ٤٢,٧ مليون دولار لتمويل البرامج القطرية المعتمدة لـ ١٤ بلداً، على النحو المبين في الجدول الوارد في الوثيقة E/ICEF/2008/P/L 2، تتجاوز مستويات تخطيط الموارد العادية الخاصة بها، استناداً إلى النظام المعدل والمستويات الكلية التقديرية للموارد العادية المخصصة للبرامج القطرية، رصيد الأموال الموافق عليها لهذه البلدان.

الموارد العادية الإضافية لعام ٢٠٠٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المعتمد	مستوى التخطيط لعام ٢٠٠٨	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٨	الموارد العادية الإضافية ينبغي الموافقة عليها
غرب ووسط أفريقيا			(ألف)	(باء)	(ألف ناقصاً بء)
بنين	2003/P/L.5/Rev 1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	٥ ١٣٥ ٠٠٠	٤ ٢٣٤ ٠٠٠	٩٠١ ٠٠٠
تشاد	2005/P/L.32/Rev 1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٩ ٥٨٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٧ ٧٩٩	٢ ٥٧٩ ٢٠٢
كوت ديفوار	2007/P/L.10	٢٠٠٨	٦ ٩٢٠ ٠٠٠	٤ ٩٠٣ ٠٠٠	٢ ٠١٧ ٠٠٠
الكونغو	2003/P/L.6/Rev 1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	١ ٢٥٢ ٠٠٠	١ ١٨٣ ٠٠٠	٦٩ ٠٠١
النيجر	2007/P/L.11	٢٠٠٨	١٨ ٨١٦ ٠٠٠	١٤ ٣٥٤ ٠٠٠	٤ ٤٦٢ ٠٠٠
نيجيريا	2007/P/L.12	٢٠٠٨	٤٢ ٤٨٩ ٠٠٠	٢٩ ٣٠٣ ٠٠٠	١٣ ١٨٦ ٠٠٠
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي					
أوغندا	2005/P/L.2/Rev 1	٢٠٠٦-٢٠١٠	١٨ ٩٦٥ ٠٠٠	١٦ ٤٩٨ ٣٤٨	٢ ٤٦٦ ٦٥٣
بوروندي	2007/P/L.4/Rev 1	٢٠٠٨	٨ ٦٧٥ ٠٠٠	٦ ٩٧٣ ٠٠٠	١ ٧٠٢ ٠٠٠
كينيا	2003/P/L.2/Rev 1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	٩ ١٧١ ٠٠٠	٦ ٣٢٤ ٩٩٩	٢ ٨٤٦ ٠٠١
موزامبيق	2006/P/L.4/Rev 1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	١٣ ٣٤١ ٠٠٠	١١ ٤١٣ ٠٠٠	١ ٩٢٨ ٠٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المعتمد	مستوى التخطيط لعام ٢٠٠٨	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٨	الموارد العادية الإضافية ينبغي الموافقة عليها
السودان	2007/P/L.27	٢٠٠٨	٨ ٤٥٢ ٠٠٠	٧ ٦٤٩ ٠٠٠	٨٠٣ ٠٠٠
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة					
أوزبكستان	2004/P/L.20/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٢ ٩٩٠ ٠٠٠	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٩٠ ٠٠١
جنوب آسيا					
أفغانستان	2005/P/L.36/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٣٣ ٥٢١ ٠٠٠	٢٦ ٢٥٧ ٠٠٠	٧ ٢٦٤ ٠٠١
باكستان	2003/P/L.12/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	١٥ ٩٣٥ ٠٠٠	١٣ ٨٥٧ ٠٠٠	٢ ٠٧٨ ٠٠١
المجموع					٤٢ ٦٩١ ٨٦٠

الدورة العادية الأولى

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٦ - التوصية بتخصيص موارد أخرى إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على مبلغ مجموعه ٢٤٦ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى للبرامج

القطرية الموافق عليها للبلدان الـ ١٣ المدرجة في جدول الوثيقة E/ICEF/2008/P/L.3 الوارد

أدناه، وذلك للفترات المتبقية من مدة هذه البرامج ورهنا بتوفر المساهمات من الموارد الأخرى.

الموارد الأخرى الإضافية للبرامج القطرية الموافق عليها

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المعتمد	الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى	الموارد الأخرى الإضافية المقرر اعتمادها	الحد الأقصى لمجموع الموارد الأخرى
			(ألف)	(باء)	(ألف + باء)
غرب ووسط أفريقيا	2006/P/L.39/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	2003/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الكونغو	2002/P/L.7/Add.1	٢٠٠٨-٢٠٠٣	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠ ٠٠٠
موريتانيا					
المجموع الفرعي				٢٦	

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المعتمد	الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى	الموارد الأخرى الإضافية المقرر اعتمادها	الحد الأقصى لمجموع الموارد الأخرى
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي					
أنغولا	2003/P/L.1/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٥	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠
أوغندا	2006/P/L.4/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	٦٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٦ ٠٠٠ ٠٠٠
موزامبيق	2005/P/L.2/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي					
١٠١					
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
جمهورية إيران الإسلامية	2004/P/L.21/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي					
٦٠٣					
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة					
قيرغيزستان	2004/P/L.14/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٥	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي					
٦٠٦					
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي					
الأرجنتين	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	١٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠
إكوادور	2003/P/L.9/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
أوروغواي	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي					
١ ٢١٣					
جنوب آسيا					
أفغانستان	2005/P/L.36/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٦	١٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٨ ٠٠٠ ٠٠٠
باكستان	2003/P/L.12/Rev.1	٢٠٠٨-٢٠٠٤	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي					
١ ٣٤٥					
المجموع					
٢٤٦١٠٠ ٠٠٠					

الدورة العادية الأولى
١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

٧/٢٠٠٨ - البرامج المشتركة بين الأقطار

المقرر الأول

تقديرات الميزانية البرنامجية الممولة من الموارد العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) الموافقة على ميزانية برنامجية ممولة من الموارد العادية قدرها ٢٨ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار (عدا صندوق برامج الطوارئ) للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حسب التفاصيل التالية؛ وحسبما ورد في الوثيقة E/ICEF/2008/P/L.1 و Corr.1:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مكاتب المقر	
—	الموارد البشرية
٥ ٧٠٠	الاتصالات
٣ ٦٥٠	السياسات والممارسات
١ ٠٥٠	مكتب برامج الطوارئ
١ ٩٠٠	مكتب التقييم
٦٠٠	جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (جنيف ونيويورك)
١٠٠	مكتب التحالفات العامة وتعبئة الموارد (نيويورك و بروكسل وطوكيو)
٦٠٠	المكتب التنفيذي
٤ ١٠٠	البرنامج
١ ٢٠٠	مكتب البحوث
١ ٠٠٠	الإمدادات
١٩ ٩٠٠	المجموع الفرعي
المكاتب الإقليمية	
١ ٥٠٠	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
١ ٥٠٠	غرب ووسط أفريقيا
٩٥٠	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي
١ ٥٠٠	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
٩٥٠	جنوب آسيا
١ ٥٠٠	وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٩٥٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٨ ٨٥٠	المجموع الفرعي
٢٨ ٧٥٠	المجموع

(ب) الإذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بإدارة الصناديق على أكفأ وجه ممكن في إطار الاعتماد المخصص لكل صندوق ويجوز لليونيسيف أن تنقل، عند الاقتضاء، بدون إذن آخر من المجلس التنفيذي، فيما بين المجالات البرنامجية مبلغا لا تتجاوز نسبته ١٠ في المائة من الميزانية المعتمدة للصندوق المنقول إليه هذا المبلغ.

المقرر الثاني

تقديرات الميزانية البرنامجية الممولة من الموارد الأخرى لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - يُوصى بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي بشأن تقديرات الميزانية البرنامجية الممولة من الموارد الأخرى لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك للأنشطة البرنامجية في المقر والمكاتب الإقليمية وللبرامج المشتركة بين الأقطار:

إن المجلس التنفيذي،

يقرر:

(أ) الموافقة على حد أقصى من الموارد الأخرى التي تُموَّل منها الميزانية البرنامجية يبلغ ٤٥٦ ٨٢٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ رهنا بتوفر المساهمات المحددة الغرض، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٣٤ ٢٠٠	المقر
١٦٢ ٦٢٦	المكاتب الإقليمية
١٦٠ ٠٠٠	البرامج المشتركة بين الأقطار
٤٥٦ ٨٢٦	المجموع

(ب) الموافقة، فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على توصية بمبلغ إجماليه ٤٥٦ ٨٢٦ ٠٠٠ دولار للتمويل من الموارد الأخرى ويمكن، عند اللزوم، تلقي أموال تزيد على المبالغ المبينة فيما يخص مجالات برنامجية ومناطق محددة، على أن يظل مجموعها ضمن الحد المقرر.

الدورة العادية الأولى

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨